■ 983 مليار ريال إيرادات النفط والغاز و581 ملياراً إيرادات الضرائب و150.6 مليار إيرادات الجمارك

■ 4.2 تريليون موازنات الوحدات الاقتصادية و634 ملياراً موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة

■ اعتماد 512.3 مليار للتعليم و169.6 مليار للصحة و207 مليارات للطرق و309 مليارات للكهرباء و75.3 مليار للمياه

■ توقعات بنمو الاقتصاد بنسبة 5.1 % وتراجع التضخم إلى 9 % وانخفاض عجز ميزان المدفوعات والاحتياطيات الخارجية

أهم السياسات الحكومية

- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي اللازم لتحقيق النمو والحد من الاختلالات المالية والسيطرة على العجز
- تفعيل أدوات السياسة النقدية وتطوير البنية التحتية للقطاع المصرفي وحوكمة البنوك التجارية
- استكمال خطوات تنفيذ البصمة والصورة ومواصلة تطبيق نظام التقاعد وتطوير منظومة التأمينات
- تعزيز دور قطاع النفط والغاز في النمو وتوسيع قاعدة المانحين الدوليين وتوفير البيئة الاستثمارية الجاذبة

وتبرز المشكلة الحقيقية في المديونية العامة الداخلية حيث يتوقع تجاوز نسبتها إلى إجمالي الموارد الذاتية عام 2013م إلى 120% من إجمالي الموارد الذاتية المؤكدة، وفي ضوء مستوياتها الحالية المرتفعة واستمرار عجز الموازنة العامة عند مستويات مرتفعة أيضا خلال السنوات القادمة فمن المتوقع اتجاه النسبة نحو الارتفاع لتصل إلى نحو 122% عام 2014م ثم إلى 125% خلال عامي 2015و2016م، وكنتيجة لذلك يتوقع ارتفاع حجم العبء للمديونية الداخلية من 16% من إجمالي الاستخدامات العامة لعام 2013م إلى 17% عام 2014م ويمكن استمرارها عند نفس المستوى في أحسن الظروف خلال عامي 2015و2016م.

4- موقف ميزان المدفوعات:

تظهر توقعات البنك المركزي تراجع عجز ميزان المدفوعات من نحو 620 مليون دولار عام 2013م إلى 486 مليون دولار عام 2014م وهذا يجعل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراجع من 1.7% عام 2013م، إلى 1.3% عام 2014م لتبقى عند المستوى الآمن ويرجع سبب تراجع العجز إلى ارتفاع عائدات الصادرات النفطية والغازية بمعدل 32.6% جراء زيادة أسعار الغاز المصدر في ظل نمو منخفض لا يتجاوز 3.6% للواردات السلعية مما يساعد في خفض عجز الميزان التجاري بمقدار أكبر من التراجع في صافي فائض ميزان التحويلات الجارية الخارجية وزيادة العجز في ميزان الدخل لعوامل الإنتاج من العالم الخارجي في ظل تحول عجز ميزان حساب رأس المال لعام 2013م إلى فائض عام 2014م.

أما خلال عامي 2015 و2016م فمن المتوقع تراجع العجز إلى نسبة 0.3% ثم يتحول إلى فائض بما نسبته 0.7% على التوالي ويرجع هذا التحسن في موقف ميزان المدفوعات إلى التحسن في فائض حساب رأس المال جراء الزيادة في السحب من القروض الخارجية إلى جانب سحب البنوك التجارية من القروض قصيرة الأجل وإلى حد ما الاستثمار الأجنبي المباشر.

5- الاحتياطيات الخارجية:

في ضوء توقعات موقف ميزان المدفوعات يتوقع تراجع حجم الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي بمعدل 8.9% عام 2014م و2.5% عام 2015م ثم يرتفع عام 2016م بما نسبته 6.7% ورغم هذا التراجع غير المرغوب، إلا أن قدرة تغطية الاحتياطيات للبنك المركزي للواردات تظل عند مستويات آمنة وفي حدود 6.6 شهر عام 2013م و5.8 شهر عام 2014م و5.6 شهر عام 2015م و6 أشهر عام 2016م مما يجعل البنك قادراً على الدفاع عن سعر صرف العملة الوطنية عند المستويات المرغوبة والمستقرة وبالتالي المساهمة في الحد من ارتفاع التضخم وجذب الاستثمار في ظل توقع وجود تحسن في بقية عوامل بيئة الاستثمار.

6- البطالة الصريحة:

في ظل استمرار تدني حجم الاستثمار الإجمالي بجانبيه العام والخاص وبالتالي استمرار انخفاض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي للقطاعات غير النفطية ليظل في حدود 4% عام 2013م و5% عام 2014م ثم يرتفع قليلا خلال عامي 2015و2016م ليصل إلى 5.5% فمن المتوقع حدوث تراجع محدود في معدل البطالة من 34% عام 2013م إلى 32% عام 2014م ثم إلى 30% عام 2015 و29% عام 2016م مما يستدعي بذل جهود حكومية جادة ومدروسة لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي إلى جانب الاستقرار الاقتصادي يسمح بتهيئة البيئة الاستثمارية الجاذبة والملائمة لحفز الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، إلى جانب خطة حكومية عملية لتوسيع الاستثمار في المنشآت الصغيرة والأصغر والمشاريع الاستراتجية كثيفة العمالة.

7- عجز الموازنة العامة:

تظهر بيانات التنفيذ الفعلي للموازنة للفترة يناير نوفمبر 2013م بلوغ عجز الموازنة العامة الفعلي الأولى 462 مليار ريال مقارنة بنحو626 مليار ريال متوقع في الموازنة لنفس الفترة بنقص يصل إلى نحو 164 مليار ريال وبنسبة 26.6% وذلك بسبب تحقيق وفر في الاستخدامات بنحو 174 مليار ريال وبما نسبته 7.2 من إجمالي الاستخدامات، ويتوقع المحافظة على حجم العجز خلال عام 2014م عند مستوى العام 2013م بما نسبته 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي وتستهدف الحكومة خفض هذه النسبة عام 2015م إلى 7.5% ثم إلى 6.5% عام 2016م وكون هذه النسب مرتفعة وتتجاوز الحدود الآمنة، فإن ذلك يدفع الحكومة إلى بذل أقصى جهودها لخفض هذه النسب إلى أدنى حد ممكن إن شاء الله تعالى.

الأخ رئيس المجلس

الإخوة والأخوات الأعضاء

إن مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2014م تعبر بكل وضوح وشفافية عن أهداف وأولويات وسياسات الحكومة التي تستهدف تحقيق وضع اقتصادي مستقر كفيلاً بحفز وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي ومن ثم المساهمة في تحقيق معدل نمو اقتصادي حقيقي مرتفع والسيطرة على معدلات تضخم عند مستوى منخفض.

وفي ضوء المؤشرات العامة والقطاعية التي تضمنتها مشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2014م يلاحظ ما يلي:

أولاً: بنيت مشاريع الموازنات العامة للدولة في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية التي سبق إيضاحها من جهة طبيعية وحتمية الإنفاق العام من جهة أخرى آخذة في الاعتبار سياسات تعزيز وتنمية الإيرادات الذاتية غير النفطية واستيعاب حتميات التنفيذ الفعلي والحتميات التي لا سبيل لتجنبها وتلك اللازمة لتحقيق وضع اقتصادي مستقر يسمح بتحقيق انتعاش يضمن تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع ومستدام من خلال توجيه الإنفاق نحو القطاعات والمجالات ذات الأولوية والاستراتيجية في قطاعات البنية التحتية والخدمات الأساسية.

ثانياً: مازالت النفقات الحتمية كفاتورة الأجور والمرتبات ودعم المشتقات النفطية وأعباء خدمة الدين العام ونفقات الرعاية الاجتماعية تمثل نسبة كبيرة من إجمالي النفقات العامة، تحول دون تحقيق فائض تجاري يمكن توجيهه نحو الإنفاق التنموي الرأسمالي والاستثماري.

ثالثاً: بالرغم من جهود الحكومة لإعادة هيكلة فاتورة دعم المشتقات النفطية خلال الأعوام الماضية إلا أن المبلغ المقدر لها في مشروع موازنة العام المالي 2014م لا يزال مرتفعاً حيث بلغ 331 مليار ريال وبما نسبته 11.5% من إجمالي النفقات العامة، وذلك عند تقدير سعر برميل النفط الخام 75 دولاراً وإذ ظل سعر البرميل من النفط فوق الـ100 دولار فإن حجم الدعم سيفوق ذلك بكثير.

رابعاً: الانخفاض في تقديرات إيرادات النفط الذي نجم بشكل رئيسي عن انخفاض حصة الدولة من النفط الخام في عام 2014م بسبب توقع انخفاض إجمالي حجم الإنتاج في ظل تثبيت سعر برميل النفط الخام المتوقع عند 75 دولار للبرميل، حيث قدرت حصة الحكومة السنوية من كميات النفط المقدر إنتاجها خلال عام 2014م بـ(51,494,661) برميلاً بانخفاض عن المقدر في موازنة عام 2013م بـ(4,729,972) برميلاً بما نسبته (8,4%) في حين قُدرت الإيرادات المتوقعة من الغاز الطبيعي المسال للعام المالي 2014م بمبلغ (650,950,000) دولاراً أميركي، أي ما يعادل (136,7) مليار ريال مقارنة بـ(97,1) مليار ريال عام 2013م، وبنسبة زيادة (40.8%) عن العام الماضي.

خامساً: تم التركيز في جانب النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشاريع الموازنات 2014م، على مشاريع البنى التحتية، وكذا مشاريع الخدمات الاجتماعية الأساسية، لما لذلك من مساهمة ليس فقط في الخروج من حالتي الركود والتدهور الاقتصاديين، بل وفي تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة للشباب، وقد قدرت مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2014م بمبلغ (512) مليار ريال بزيادة زيادة عن عام 2013م، بلغت (7,3%) شاملة ما ستتحمله الموزانة العامة للدولة من مساهمة حكومية في رؤوس أموال الوحدات الاقتصادية المحلية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها تلك الوحدات.

سادساً: حرصت الحكومة في مشاريع موازناتها للعام المالي 2014م، وفي ضوء الإمكانيات والموارد المتاحة ليس فقط على استيعاب أي التزامات سابقة للمشاريع الاستثمارية ووضع المخصصات اللازمة لاستمرار تنفيذ المشاريع الاستثمارية القائمة خاصة في قطاع البنى التحتية الأساسية وقطاع الخدمات الأساسية، بل وفي ذات الوقت زيادة المخصصات أو على الأقل الإبقاء على المخصصات المعتمدة في موازنات الجهات للعام المالي 2013م، واللازمة لتقديم الخدمات العامة الأساسية، وعلى النحو التالي:

1- قطاع تنمية الموارد البشرية:

أ- التعليم:

قُدرت الاعتمادات المدرجة لقطاع التعليم في مشاريع الموزانات العامة المختلفة للسنة المالية 2014م بمبلغ (512,3) مليار ريال، مقابل مبلغ (447) مليار ريال عام 2013م، بزيادة قدرها (65,3) مليار ريال وبنسبة نمو (14,6%).

ب- الصحة:

قُدرت اعتمادات قطاع الصحة المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة للسنة المالية 2014م بمبلغ (169,6) مليار ريال، مقابل مبلغ (144,3) مليار ريال عام 2013م، بزيادة قدرها (25,3) مليار ريال، وبنسبة نمو (17,5%).

2- قطاع البنى التحتية:

أولت الحكومة الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية (وعلى وجه الخصوص في قطاعات الكهرباء والطرق والمياه والصرف الصحي) اهتماماً كبيراً في مشاريع موازناتها العامة للسنة المالية2014م، لما لذلك من تأثير إيجابي في مجال تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار ومن ثم في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي وبالتالي تحسين متوسط دخل الفرد ومستوى معيشته، مما يعزز سياسات مكافحة الفقر والبطالة، وانطلاقاً من ذلك بلغت اعتمادات البنى التحتية المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2014م مبلغ (591,2) مليار ريال مقارنة بمبلغ (609,4) مليار ريال عام 2013م، موزعة كما يلي:

(المبالغ بمليارات الريالات)

البيان	٢٠١٣م	٢٠١٤م	مقدار التغير	نسبة التغير
قطاع الطرق والجسور والأنفاق	٢٠٥,٩	٢٠٧	١,١	٠,٥٪
قطاع الكهرباء (*)	٣٣٦,٥	٣٠٨,٩	٢٧,٦	٨,٢٪
قطاع المياه والصرف الصحي	٦٧	٧٥,٣	٨,٣	١٢,٤٪

3- برامج شبكة الأمان الاجتماعي:

حرصت الحكومة على رصد المخصصات السنوية اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف التخفيف من حدة الفقر عن طريق مساعدة الفئات الفقيرة والمعدمة اقتصادياً واجتماعياً في إطار برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، وإيجاد فرص عمل جديدة، كما تم تخصيص التمويل اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية ومشاريع تطوير الخدمات الأساسية، وتُقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام 2014م، على النحو التالي:

(المبالغ بمليارات الريالات)

البيان	٢٠١٣م	٢٠١٤م	مقدار التغير	نسبة التغير
صندوق الرعاية الاجتماعية(*)	٦٩,٣	٦٦,٨	٢,٥	٣,٦٪
الصندوق الاجتماعي للتنمية	٣٣,٦	٣٣,٦	٠	٠٪
برنامج الأشغال العامة(**)	٩,٥	٩,١	٠,٤	٤,٢٪
الإجـــــمالي	١١٢,٤	١٠٩,٥	٢,٩	٢,٦٪

هذا وتبلغ مخصصات مختلف برامج الحماية الاجتماعية في مشروع الموازنة العامة للدولة لعام 2014م، مبلغ (479,2) مليار ريال، بما نسبته (17%) من إجمالي الإنفاق العام.

الأخ رئيس المجلس

الإخوة والأخوات الأعضاء

في ضوء ما سبق، اسمحوا لي بأن استعرض الملامح الرئيسية لمشاريع الموازنات العامة للعام المالي 2014م بصورة إجمالية،وعلى النحو التالي:

أولاً: مشروع الموازنة العامة للدولة:

1- جانب الموارد العامة:

قُدرت الموارد العامة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م بمبلغ (2,204,268) مليون ريال، بزيادة قدرها (120,056) مليون ريال وبنسبة (5,8%) عن ربط عام 2013م، موزعة على النحو التالي:

- الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي:

قُدرت الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي بمبلغ (2,166,543) مليون ريال، وقد جاءت هذه التقديرات بصورة أساسية محصلة لأهم الموارد العامة وهي:

البيـــــــان	المبلغ بالمليون ريال	الأهمية النسبية%
إيرادات النفط والغاز	٩٨٣,٤٦٠	٤٥,٤٪
إيرادات الضرائب	٥٨١,٦٢٤	٢٦,٨٪
إيرادات الجمارك	١٥٠,٦٩٢	٧٪
حصة الحكومة من فائض الأرباح	٢٣٥,٥٣٨	١٠,٩٪
بقية الموارد الذاتية المحلية	٩١,٢٥٩	٤,٢٪
المنح الرأسمالية الخارجية المتوقعة	١٢٣,٩٧٠	٥,٧٪
إجمالي الموارد العامة بدون الاقتراض الخارجي	٢,١٦٦,٥٤٣	١٠٠٪

- الموارد من القروض الخارجية:

قُدرت الموارد من القروض الخارجية بمبلغ (37,725) مليون ريال.

2- جانب الاستخدامات العامة:

بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014م مبلغ (2,883,532) مليون ريال، بزيادة قدرها(116,533) مليون ريال وبنسبة (4,2%) عن ربط عام 2013م موزعة على النحو التالي:

- الموازنة التشغيلية:

قُدرت نفقات الموازنة التشغيلية بمبلغ (2,298,226) مليون ريال بزيادة مقدارها (108,069) مليون ريال وبنسبة نمو (4,9%) عن ربط عام 2013م، وأهم أوجه الصرف للموازنة التشغيلية كما يلي:

أجور وتعويضات العاملين 977,085 مليون ريال
نفقات على السلع والخدمات والممتلكات 708,251 مليون ريال
الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية 560,978 مليون ريال
نفقات الجهات غير المبوبة 51,912 مليون ريال

- الموازنة الرأسمالية والاستثمارية:

قُدرت نفقات الموازنة الرأسمالية والاستثمارية بمبلغ (512,284) مليون ريال بزيادة مقدارها (34,906) مليون ريال وبنسبة نمو (7,3%) عن عام 2013م، موزعة على النحو التالي:

اكتساب الأصول غير المالية 409,515 مليون ريال
المساهمة الحكومية في رؤوس أموال 102,769 مليون ريال
الوحدات الاقتصادية المحلية

- سداد القروض الخارجية والمحلية والاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية:

قُدر سداد القروض الخارجية والمحلية والاشتراكات في المؤسسات والمنظمات الدولية بمبلغ (73,022) مليون ريال بخفض مقداره (26,442) مليون ريال وبنسبة (26,6%) موزعة على النحو التالي:

سداد القروض الخارجية 68,860 مليون ريال
سداد القروض المحلية 2,005 مليون ريال
الاشتراكات الرأسمالية في المؤسسات والمنظمات الدولية 2,157 مليون ريال

3- العجز في مشروع الموازنة:

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي بمبلغ (646,125) مليون ريال وعن عجز نقدي صافي بمبلغ (679,265) مليون ريال وبنسبة (7,9%) و(8,3%) على التوالي من ناتج محلي إجمالي مقدر بمبلغ (8,198,075) مليون ريال، مقارنة بنسب عجز نقدي كلي وصافي بلغ (8,5%) و(9,2%) على التوالي في موازنة 2013م, وتعود الأسباب الرئيسية لتراجع هذا العجز إلى التحسن في توقعات الإيرادات وخصوصاً الضريبية والجمركية والمنح الرأسمالية الخارجية، وكذا ما أتخذ من إجراءات للحد من نمو الإنفاق العام وخصوصاً الجاري منه وفي ذات الوقت مراعاة النفقات الحتمية في الجانب وتمويل المشاريع الاستثمارية المعززة للنمو الاقتصادي.

ثانياً: موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة:

بلغ إجمالي تقديرات الموارد والاستخدامات الجارية والرأسمالية في مشروع عام 2014م مبلغ 634,988 مليون ريال

مقارنة بربط بلغ في عام 2013م مبلغ 547,326 مليون ريال
وبزيادة قدرها 87,662 مليون ريال
وبنسبة زيادة 16%

ثالثاً: مشاريع موازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط)

بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية
في مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية للعام المالي 2014 مبلغ 4,229,084 مليون ريال
مقارنة بربط بلغ في عام 2013م مبلغ 4,657,587 مليون ريال
وبنقص بمبلغ (428,503) مليون ريال
وبنسبة (9%)
يتوزع هذا الإجمالي على جميع مكونات القطاع الاقتصادي (إنتاجي – خدمي – مختلط) وعلى النحو التالي:

1- مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع الإنتاجي:

بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2014م مبلغ 3,865,971 مليون ريال
مقارنة بربط بلغ في عام 2013م مبلغ 4,310,261 مليون ريال
بنقص يقدر بمبلغ (444,290) مليون ريال
وبنسبة (10%)

2- مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع الخدمي:

بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2014م مبلغ 194,078 مليون ريال
مقارنة بربط بلغ في عام 2013م مبلغ 188,721 مليون ريال
بزيادة تقدر بمبلغ 5,357 مليون ريال
وبنسبة 3%

3- مشروع موازنات الوحدات الاقتصادية في القطاع المختلط:

بلغ إجمالي تقديرات الاستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية في هذا القطاع للعام المالي 2014م 169,035 مليون ريال
مقارنة بربط بلغ في عام 2013م مبلغ 158,605 مليون ريال
وبزيادة تقدر بمبلغ 10,430 مليون ريال
وبنسبة 7%

وقد أسفرت مشاريع موازنات وحدات القطاعين العام والمختلط عن حصة للدولة من فائض الأرباح لعام 2014م بمبلغ (235,290) مليون ريال، مقابل (228,271) مليون ريال لعام 2013م بزيادة مقدارها (7,019) مليون ريال، وبنسبة بلغت (3,1%) وإعانة عجز جاري لعام 2014م بمبلغ (46,617) مليون ريال مقابل (44,757) مليون ريال في عام 2013م بزيادة قدرها (1,860) مليون ريال وبنسبة (4,2%).

فيما بلغت المساهمة الرأسمالية للدولة للعام 2014م مبلغ (102,369) مليون ريال، مقابل (92,407) مليون ريال ربط عام 2013م, وبزيادة قدرها (9,962) مليون ريال وبنسبة (10,8%).

وقد تضمنت مجلدات الموازنات المرفقة تفاصيل كاملة عن مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام 2014م, وكذا توقعات الإطار متوسط المدى للموازنة العامة للدولة للفترة (2015 – 2016م)

الأخ رئيس المجلس

الإخوة والأخوات الأعضاء

نؤكد لمجلسكم الموقر أن ماساد من تعاون وتكامل قويين ومثمرين بين السلطتين التنفيذية والتشريعية خلال الفترة الماضية، سيتعزز في الفترة القادمة على النحو الذي ينعكس بصورة إيجابية في استكمال ما هو هام وذو أولوية من تشريعات مالية واقتصادية تسهم في تحقيق الأهداف والبرامج والسياسات التنموية والاقتصادية والاجتماعية.

ونحن على ثقة من أن مناقشاتكم وآراءكم وتوصياتكم الجادة والمثمرة لمشاريع الموازنات العامة، ستلقى جل اهتمامنا خلال تنفيذنا للسياسات والإجراءات التي تضمنتها مشاريع موازنات العام القادم أو عند إعدادنا وتنفيذنا لمشاريع موازنات الأعوام التي تليه.

وما يجب التنويه إليه أن تنفيذ نفقات مشروع الموازنة العامة للدولة 2014م مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق الأسس والافتراضات التي قُدرت على أساسها الموارد, وفي حالة عدم تأكد ذلك يكون من الضروري إعادة النظر في كل تقديرات الإنفاق في الموازنة لإعادة توظيف ما هو متاح من موارد لمواجهة الحتميات والالتزامات.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للمجلس على مؤازراته الدائمة والدؤوبة لجهود الحكومة، سائلاً المولى عز وجل أن يكلل جهودنا جميعاً ويوفقنا لما فيه خير الوطن ورفعته وتحسين مستوى معيشة أبنائه في ظل قيادة فخامة رئيس الجمهورية الأخ/عبدربه منصور هادي (حفظه الله).

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

وزير المالية
صخر أحمد الوجيه